الأمم المتحدة

E/ECA/CM/56/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 March 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة السادسة والخمسون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٤ و٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن أعماله خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

١- عُقد اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، يومي ٤ و٥ آذار/مارس ٢٠٢٤، بصيغة مختلطة تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة عبر الإنترنت، في أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- افتتاح الجزء الوزاري [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماعَ ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٣- وحضر ممثلو كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: مكتب التنسيق الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

A-24-00503 (A)

البشرية/الإيدز، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكاتب التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤- وحضر الاجتماع مراقبون عن الدولتين العضوين في الأمم المتحدة التاليتين: بولندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٥- وحضر الاجتماع ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية التالية: المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والمرفق الأفريقي للدعم القانوني، والمعهد الإقليمي الأفريقي لعلوم وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية، والوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتحالف العالمي للطاقة من أجل الناس والكوكب، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والفريق الرفيع المستوى لمؤازري العمل المناخي من أجل أفريقيا، والمعهد الدولي للزراعة المدارية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٦- وكانت الكيانات التالية ممثلة في الاجتماع:*

* Africa Australia Inspire Lead Educate Advocate for Change; Africa Energy Study Group; African Capacity Building Foundation; African Center for Economic Transformation; African Coalition for Sustainable Energy and Access; African Forum and Network on Debt and Development; Alliance for a Green Revolution in Africa; American University in Cairo; Amis des Étrangers au Togo; Association des résidents de La Siesta, Mohammedia, pour la protection de l'environnement; Biruh Tewelede Le Ethiopia; Bokamoso Youth Cooperative Society; Cadi Ayyad University; Cameroon Economic Policy Institute; Carbcred Africa; Caritas Africa; Católica Lisbon School of Business and Economics; Central Metallurgical Research and Development Institute; ChildFund International; Christian Aid; Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University; Communauté des personnes engagées pour promouvoir l'entrepreneuriat et le développement durable; Community Action Against Plastic Waste; Decent Work for All Burundi; Development Initiatives; DoTheDream Youth Development Initiative; Dr. M. Chandrasekhar International Foundation; Effective Institutions Project; Elevate Trust; Explorer's Club; Federal University of Health Sciences; Fédération des Organisations des Femmes Entrepreneures des pays d'Afrique Centrale, section Gabon; Fondation des Oeuvres pour la Solidarité et le Bien Etre Social; Ginger Growers Processors and Marketers Association of Nigeria; Global Energy Interconnection Development and Cooperation Organization; Global Peace and Development Organization; Global Perspectives Initiative; Grassroots People Empowerment Foundation; Green Mobilisation Initiative;

باء- البيانات الافتتاحية

٧- ترأس افتتاح الجزء الوزاري الأمين الدائم المكلف بالمالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، جورج غوفاماتانغا.

٨- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وزير الدولة لشؤون الأقاليم ونقل الصلاحيات، إقليم ماتابيليلاند الشمالي، ريتشارد مويو؛ ورئيسة المكتب المنتهية ولايته، وسفيرة أوغندا لدى إثيوبيا وجيبوتي، الممثلة الدائمة لأوغندا لدى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ريبيكا أوتينغو أموغي؛ ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، مونيك نسانزاباغانوا؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كلافر غاتيتي؛ ووزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، متُولي نكوبي. وافتتح رئيسُ زمبابوي، إيمرسون منانغاغوا، رسميا الجزء الوزاري، وألقى نائبُ وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، ديفيد منانغاغوا، كلمة شكر.

٩- وسلط السيد مويو الضوء على الفرص الاستثمارية والسياحية الهائلة في إقليم ماتابيليلاند الشمالي وحث المشاركين على زيارة المنتزهات والمواقع التراثية أثناء إقامتهم.

١٠- وأشارت السيدة أوتينغو أموغي إلى أن القارة تقف عند منعطف حرج، حيث تواجه تحديات تتراوح من انعدام الأمن الغذائي إلى الآثار السلبية لتغير المناخ، ودعت إلى إجراء إصلاحات هيكلية ومالية لمواجهة تلك التحديات. وأشارت إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض البلدان تقوض الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشددت على الحاجة إلى تسريع التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وسلطت الضوء

Gwanda State University; Hazras Charity Foundation; Heeno International; Hindu Institute of International Affairs; Institute for Economic Justice; Institute for Peace and Security Studies; Institute for Sustainable Development and International Relations; Institute of Events Professionals in Zimbabwe; Instituto Nacional de Estatística, Cabo Verde; Interconnections for Making Africa Great Empowered and Sustainable (IMAGES) Initiatives, University of Ibadan; International Centre for Environmental Education and Community Development; International Peace Corps Association; International Society for Human Rights; International Society of Diplomats; Jesuit Justice and Ecology Network Africa; Jeunes Volontaires pour l'Environnement; Judiciary of Kenya; Kailash Union; Kenya National Young Farmers Association; Korea Development Institute; London School of Economics and Political Science; Marwilak Foundation; Michael Okpara University of Agriculture; Misère Option Zéro; Mo Ibrahim Foundation; Monash University; Namibian Youth on Renewable Energy; ONE Campaign; One Nature Foundation; Pan African Lawyers Union; Pan African Youth Union; Promotion of Sustainable Development in Donga-Mantung; Reality of Aid Africa; Rockefeller Foundation; Rotary International; Saint Mary's University, Ethiopia; Sharing Strategies; Silveira House; Southern Africa Youth Forum; Southern Connecticut State University; Standard Group; StArfrica – Startup Germany-Africa; Stevenson Holistic Care Foundation; Tax Justice Network Africa; United Mission for Rural and Urban African Community Empowerment; United Nations University Centre for Policy Research; Uniting to Combat Neglected Tropical Diseases; Université Badji Mokhtar – Annaba; Université Cheikh Anta Diop de Dakar; University of Carthage; University of Edinburgh; University of Nairobi; University of Professional Studies, Accra; University of Surrey; University of Venda; West African Alliance for Carbon Markets and Climate Finance; Women Advancement for Economic and Leadership Empowerment Foundation in Africa; Young Professionals in Foreign Policy; Youth Association in Sierra Leone; Youth Empowerment for Peace and Security; Zimbabwe Coalition on Debt and Development; Zimbabwe Economic Policy Analysis and Research Institute.

على أهمية التمويل الابتكاري والاستفادة من الموارد الطبيعية واعتماد سياسات خضراء. وحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على منح الأولوية لتمكين النساء والشباب من أجل تيسير التنمية الشاملة للجميع.

١١- وأشارت السيدة نسانزاباغانوا إلى أن النمو في أفريقيا لا يزال دون مستوى ما قبل الجائحة وأقل من المستوى اللازم لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ودعت إلى بذل المزيد من الجهود لدعم النمو. وأوصت باستراتيجيات مهمة لتسريع تنفيذ الخطتين، بما في ذلك الالتزام بخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وتعزيز مشاركة وزراء المالية في هياكل الحوكمة التابعة للاتحاد الأفريقي، وتعزيز الصوت الأفريقي في المحافل العالمية، وتجميع الموارد للتمويل الأخضر وتفعيل المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.

١٢- وأشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ وأبرز أهمية الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا. ولفت الانتباه إلى التحديات التي تعوق تأمين التمويل اللازم للمرحلة الانتقالية في سياق القيود المالية وأعباء الديون، مشددا على أن أفريقيا بحاجة إلى إنفاق ١,٨ تريليون دولار إضافية على العمل المناخي بحلول عام ٢٠٣٠. ودعا إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي؛ واتخاذ إجراءات بشأن تصورات المخاطر والتصنيفات الائتمانية غير العادلة؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية ومشاركة القطاع الخاص؛ والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.

١٣- وأشار السيد نكوبي في ملاحظاته إلى هشاشة الاقتصادات الأفريقية وارتفاع المديونية وانخفاض معدلات النمو في المنطقة. وشدد على الحاجة إلى تسريع التكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد المحلية، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتسريع تطوير الطاقة النظيفة، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لإحداث تحول أخضر ومستدام في القارة.

١٤- وسلط رئيس زمبابوي الضوء على حسن توقيت موضوع المؤتمر، بالنظر إلى التحديات المعقدة المتصلة بتغير المناخ التي تواجهها أفريقيا، وأشار إلى الحاجة إلى تحولات هيكلية نحو كفاءة استخدام الموارد ونماذج النمو الاقتصادي غير الملوِّثة والعادلة وإلى ضرورة الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع. وحث كبار الملوثين العالميين على الوفاء بالتزاماتهم بالتمويل المناخي ودعا البلدان الأفريقية إلى تعبئة الموارد المحلية والدولية بشكل استباقي لتيسير اعتماد تكنولوجيات نظيفة وخفيضة الكربون. وشدد على أهمية تنفيذ تدابير قوية وابتكارية للاستفادة إلى أقصى حد من موارد القارة الطبيعية، وقال إنه من الأهمية بمكان الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار للدفع بالتحول إلى اقتصادات خضراء.

١٥- وشكر نائب وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي الرئيس على افتتاح الجزء الوزاري رسميا، وأعرب عن تقديره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم المؤتمر، ولأعضاء اللجنة وبقية المشاركين على مشاركتهم النشطة.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
[البند ٢ من جدول الأعمال]

١٦- انتُخبت بالإجماع البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: زمبابوي

النائب الأول للرئيس: مصر

النائب الثاني للرئيس:

النائب الثالث للرئيس: كوت ديفوار

المقرر: أوغندا

١٧- وشكر الرئيس الجديد المنتخب، السيد نكوبي، المكتب المنتهية ولايته وأعرب عن استعداد زمبابوي لتوجيه عمل المكتب إلى حين انعقاد الدورة المقبلة.

١٨- وعقب بيان القبول الذي أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، اعتمد المؤتمر دون تعديلات إضافية برنامج العمل وجدول الأعمال التالي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي تم توزيعه بوصفه الوثيقة E/ECA/CM/56/1.

١- افتتاح الجزء الوزاري.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار بشأن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) عرض تقدمه الأمانة؛

(ب) الكلمة الرئيسية: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٤؛

(ج) مناقشة رفيعة المستوى.

٤- حلقات نقاش رفيعة المستوى.

٥- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٦- النظر في البيان الوزاري وإقراره.

٧- مسائل أخرى.

٨- اختتام الجزء الوزاري والدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا– حوار بشأن موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف– عرض تقدمه الأمانة

١٩– في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، الرسائل البارزة الواردة في التقرير بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية الذي يحمل عنوان ''تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة'' (E/ECA/COE/42/6/-E/ECA/CM/56/4).

باء– الكلمة الرئيسية

٢٠– ألقى محاضرةَ أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٤ نائبُ الرئيس الأولُ للأبحاث والتكنولوجيا والمجتمع في شركة غوغل، الرئيس المشارك للهيئة الاستشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي، جيمس مانيكا، وتناول موضوع ''الذكاء الاصطناعي بوصفه قوة دافعة للاقتصاد والمجتمع الأفريقيين''. وتولى إدارة هذه المحاضرة مدير قسم التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد سعيد أديجوموبي. وأبرز السيد مانيكا أن الذكاء الاصطناعي يتيح لأفريقيا فرصة استثنائية لتحقيق قفزات كبيرة فيما يتعلق بتمكين الناس، والدفع بالنمو الاقتصادي والازدهار، وتسريع الفتوحات العلمية وحفز التقدم في القضايا المجتمعية الملحة والتنمية. وأشار إلى الحاجة الماسة إلى معالجة بعض التحديات الكبيرة والقيود الضارة المحتملة التي قد تعترض الذكاء الاصطناعي، مثل المعلومات الخاطئة أو سوء التطبيق أو سوء الاستخدام المتعمد، وإلى التخفيف من الآثار السلبية التي قد يخلفها في أسواق العمل والوظائف. وفي هذا الصدد، أشار إلى أهمية معالجة الفجوة الرقمية، وبناء أسس الذكاء الاصطناعي، والتمكين للبنى التحتية والمهارات ومخزون المواهب، وتيسير الشراكات، وضمان وجود خطة تتسم بسياسات إيجابية. وشدد على استعداد غوغل لدعم أفريقيا في العديد من المجالات، بما في ذلك البنية التحتية للنطاق العريض والحوسبة السحابية وتطوير المنتجات والبحوث في مجال الذكاء الاصطناعي ودعم الشركات الناشئة وتنمية المهارات.

جيم– مناقشة رفيعة المستوى

٢١– في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الممثلون إلى الفرصة المتاحة للبلدان الأفريقية لتعبئة المزيد من الأموال في سياق الجولة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، الذي اكتمل في عام ٢٠٢١. وشددوا على الحاجة إلى سياسات حصيفة وإلى السلم والأمن والاستقرار لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار. وشددوا على أهمية التحول الاقتصادي ودور القطاع الخاص في توفير الخبرة في مجال التمويل وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا. وأشاروا إلى تأثير الذكاء

الاصطناعي المفضي إلى التحويل في التغلب على التحديات الاجتماعية ودعم التنمية المستدامة ومساهمته في التحول الرقمي.

دال- التوصيات

٢٢- في ضوء هذه المناقشة، قدّم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' اغتنام فرصة الجولة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من التمويلات الميسرة وغير الميسرة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتمويل التحول الأخضر؛

'٢' المشاركة بنشاط في جهود التصدي للتحديات المرتبطة بآلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون من خلال المشاركة في المناقشات ذات الصلة وضمان تصميمها وتنفيذها بطريقة تفيد البلدان الأفريقية بشكل مستدام؛

'٣' تعزيز تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تهيئة بيئة تمكينية وتقديم حوافز لجذب الاستثمار الخاص لتمويل التحول الأخضر؛

'٤' التشجيع على الذكاء الاصطناعي من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق التوازن بين حماية المواطنين وتشجيع الابتكار من أجل تسريع التحول الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي للمضي قدما في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان المعتمد في مؤتمر الاتحاد الأفريقي للسياسات بشأن تعزيز الترابط بين السلم والأمن والتنمية، الذي عقد في طنجة، المغرب، في عام ٢٠٢٢؛

'٢' مواصلة دعم البلدان في تطبيق محاسبة رأس المال الطبيعي وتطوير أسواق أرصدة الكربون وضرائب الكربون؛

'٣' دعم أعضائها في تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تيسير تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والنهوض بالتحول الاقتصادي الشامل.

رابعا– حلقات النقاش الرفيعة المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف– حلقة النقاش الأولى: إصلاح الهيكل المالي العالمي لمعالجة التقاطع بين الديون والمناخ والتنمية في أفريقيا

١– مقدمة

٢٣– تولت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارة حلقة النقاش. وضمَّ أعضاء حلقة النقاش كلا من ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ووزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، السيد نكوبي؛ وكاتبة الدولة لتطوير الأعمال في كابو فيردي، أدالجيزا فاز؛ ووزير الشؤون الاقتصادية والتخطيط والتعاون السنغالي، دودو كا.

٢– العروض

٢٤– شددت الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ضرورة الاعتراف بإمكانات النمو والتنمية المتاحة للقارة والتحديات التي تواجهها، وتحديد مجالات التركيز فيما يتعلق بإصلاح الهيكل المالي العالمي. وأشارت إلى أن القارة بحاجة إلى تمويل طويل الأجل ومتيسّرة، في سياق تقلص التمويل الدولي وأعباء الديون الكبيرة. ودعت إلى اتخاذ تدابير لضمان مصادر تمويل ومتيسّرة، وذلك مثلا عن طريق إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسين 'إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون' بما يتجاوز 'مبادرة تعليق سداد خدمة الدين'.

٢٥– وقدم السيد نكوبي استراتيجية وطنية شاملة وضعتها بلاده لتعبئة الموارد وحل مشكلة المديونية الحرجة وإطارا لإشراك أصحاب المصلحة الأساسيين، بمن فيهم الميسِّرون رفيعو المستوى والدائنون الثنائيون. وأشار المتحدث إلى أن استراتيجية زمبابوي تُركّز على ثلاثة مسارات تتماشى مع مصالح الدائنين: الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح الحوكمة، ودفع تعويضات عن الأراضي الزراعية. وشدد على الحاجة إلى وجود أطر لتنظيم أسواق أرصدة الكربون والحاجة إلى تنمية المهارات لزيادة الفرص التي تتيحها أسواق الكربون إلى أقصى حد.

٢٦– وأشارت السيدة فاز إلى عدم ملاءمة الآليات القائمة للتكيف مع الأزمات السائدة، بما في ذلك تغير المناخ الذي أدى إلى هجرة الشباب المحفوفة بالمخاطر وغير النظامية. وشددت على الحاجة إلى الحصول على تمويل ميسور التكلفة من أجل التنمية وإلى إقامة أسواق رأسمال نشطة ومصارف قابلة للاستمرار ماليا.

٢٧– وذكر السيد 'كا' أن السنغال أيضا يواجه تحديات تتعلق بتغير المناخ وأنه يعمل مع الشركاء للتغلب عليها. وأشار إلى أن السنغال يعكف على تنفيذ أطر لإدارة الاستثمار العام وإدماج البعد المناخي في التخطيط، وتوفير حوافز ضريبية في إنتاج الطاقة المتجددة، ودعم الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، وتيسير العمل المناخي.

٣- المناقشة

٢٨- في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد الممثلون على ضرورة أن تدمج البلدان الأفريقية رأس المال البشري في أطر إصلاح الهيكل المالي العالمي وعلى الحاجة إلى التشغيل الفعال لمؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية، لا سيما من خلال التصديق على النظام الأساسي للاتحاد الأفريقي لإنشاء تلك المؤسسات. وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى ضمان أن تكون المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة قادرة على تحقيق الغرض منها.

٢٩- وأشار المندوبون إلى عدم وجود حلول عملية ومنتجات مالية مصممة خصيصا للتغلب على التحديات التي تواجهها القارة وعدم الاتساق بين تمويل المجالات المستهدفة واحتياجات التمويل الفعلية. فقد تم تخصيص قدر غير متناسب من التمويل المناخي لجهود التخفيف من آثار المخاطر بدلا من جهود التكيف، حيث تم تقديم جزء كبير منه في شكل قروض بدلا من المِنح، ما أدى إلى تفاقم عبء الديون.

٣٠- وأشاروا إلى أن الطرائق المعمول بها لتسوية الديون أثبتت عدم فعاليتها في معالجة تداعيات زيادة المديونية الحرجة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يستدعي الحاجة إلى إجراء إصلاح كبير للهيكل المالي العالمي الحالي.

٤- التوصيات

٣١- في ضوء هذه المناقشة، قدّم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في تعزيز أسواق رأس المال المحلية؛

'٢' إدراج بنود القدرة على تحمل تغير المناخ في المقاربات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون؛

'٣' العمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لمعالجة المخاطر المرتبطة بالتمويل الخاص؛

'٤' التحدث بصوت موحد في مجموعة العشرين فيما يتعلق بالتنمية في القارة؛

'٥' وضع أطر لتنظيم أسواق أرصدة الكربون وتعزيز المهارات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد ذات الصلة؛

'٦' تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين لزيادة الاستثمار في القدرة على تحمل تغير المناخ؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تيسير إدماج رأس المال البشري في إصلاح الهيكل المالي العالمي؛

'٢' دعم أعضائها في الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي؛

'٣' دعم أعضائها في تحسين وصولهم إلى مصادر تمويل ميسورة التكلفة، وذلك مثلا عن طريق إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتحسين 'إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون' بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين'.

باء- حلقة النقاش الثانية: تسخير التكنولوجيا لخدمة التنمية في أفريقيا: تمهيد الطريق لتقدُّم تكنولوجي شامل

١- مقدمة

٣٢- أدار حلقةَ النقاش الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتولت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم عرض. وضم أعضاء حلقة النقاش كلا من نائب وزير المالية في سيراليون، بوكاري كالوكوه؛ وأمين مجلس الوزراء المكلف بالخزينة الوطنية والتخطيط الاقتصادي في كينيا، نجوغونا ندونغو؛ ووزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي في غامبيا، عثمان باه؛ والمسؤول عن سياسة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في غوغل، تشارلز موريتو؛ وكبير المديرين والمسؤول الأول عن الاستراتيجية والنمو والمدير العام لتحالف أفريقيا الذكية، ديدييه نكوريكييمفورا.

٢- العروض

٣٣- عرضت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا النتائج الأولية لدراسة أجريت في ستة بلدان أفريقية بشأن الاستخدام الأمثل للضرائب الانتقائية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت النتائج إلى أن تخفيض هذه الضرائب أدى إلى زيادة انتشار النطاق العريض، وزيادة نمو الإيرادات، وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة فرص العمل.

٣٤- وسلط السيد كالوكوه الضوء على التحديات التي تواجه تطوير الخدمات المالية الرقمية في أفريقيا، والتي يمكن أن تعزى إلى عدم وجود لوائح تنظيمية تكنولوجية منسقة، والأثر السلبي لارتفاع تكاليف الوصول إلى الإنترنت على التنمية، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين توليد الإيرادات وتعزيز الربط بشبكات الاتصال الرقمية.

٣٥- وشدد السيد ندونغو على الحاجة إلى إعادة النظر في بعض المبادئ الأساسية من أجل تنشيط الشمول المالي في القارة. وأبرز أهمية زيادة الربط بالإنترنت خارج المراكز الحضرية، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص؛ وإيجاد حلول لضمان قابلية التشغيل البيني للتصدي

للهيمنة المحتملة على السوق؛ والحفاظ على أشكال التعريف الرقمية لحماية السوق. كما شدد على الحاجة إلى دفع الأسواق باتجاه أنماط العمل المثلى وحمايتها وتنظيمها.

٣٦- وقدم السيد باه لمحة عن الجهود التي تبذلها غامبيا لتحقيق التحول الرقمي، مشيرا إلى أهمية الربط بالإنترنت والتحديات التي يفرضها التوافر المحدود للكابلات البحرية. وشدد على الحاجة إلى نهج تعاوني بين الحكومة والقطاع الخاص لتعميم التكنولوجيا الرقمية بنجاح. وتتمثل الركائز الخمس لاستراتيجية بلده في مجال التحول الرقمي في: توافر الكابلات البحرية؛ ومراكز البيانات؛ والطرق الرقمية لتحديد الهوية؛ وأنظمة الدفع الإلكترونية؛ والحوكمة الإلكترونية لضمان قابلية التشغيل البيني.

٣٧- وشدد السيد موريتو على الدور المحوري للتكنولوجيا في التصدي للتحديات المجتمعية والدفع بعجلة التحول الاقتصادي. وسلط الضوء على الإمكانات التي يوفرها التطبيق المتكامل لتقنية سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي لإحداث تحول يعالج العديد من القضايا، مثل الصحة والتعليم والحقوق في الأراضي وتحصيل الضرائب.

٣٨- وأوضح السيد نكوريكييمفورا أن 'تحالف أفريقيا الذكية'، الذي يتألف من ٣٩ بلدا أفريقيا، يهدف إلى زيادة استيعاب الخدمات الرقمية. وسلط الضوء على الحاجة إلى توفير الهواتف الذكية وخدمات الاتصالات بأسعار معقولة وإلى اعتماد آليات لإدارة البيانات من أجل حماية السلامة والخصوصية والسرية الرقمية.

٣- المناقشة

٣٩- في المناقشة التي تلت ذلك، أبرز أعضاء حلقة النقاش الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية، واستحداث طرق ابتكارية لزيادة تملُّك الهواتف الذكية واستخدامها، وتعزيز الوصول إلى الإنترنت، وخفض تكلفة البيانات، وتحسين البنى التحتية المادية. كما أشاروا إلى أن التعاون مع شركات الاتصالات أمر بالغ الأهمية لتعزيز الوصول إلى الأدوات الرقمية، وأنه من الضروري ضمان قابلية التشغيل البيني وتطبيق الذكاء الاصطناعي لإنشاء بنية تحتية رقمية متماسكة ومترابطة ودعم اتخاذ قرارات قائمة على البيانات.

٤- التوصيات

٤٠- في ضوء هذه المناقشة، قدَّم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' السعي إلى مواءمة اللوائح الضريبية لتيسير تطوير الخدمات المالية الرقمية؛

'٢' وضع استراتيجيات وتنفيذها وتعزيز المهارات للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تقنية سلسلة الكتل؛

'٣' تنفيذ تدابيرَ لزيادة استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية الرقمية المادية وآلياتِ تمويلٍ ابتكاري لها؛

'٤' تنفيذ تدابير لزيادة القدرة على تحمل تكاليف الربط بشبكات الاتصال الرقمية؛

'٥' صياغة أطر تنظيمية فعالة للتكنولوجيات المالية؛

'٦' الاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة لإقامة نظام رقمي لتحديد الهوية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' الانتهاء من بحوثها المتعلقة بالضرائب على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الأفريقية ونشرها؛

'٢' مساعدة أعضائها في تعزيز قدرتهم على تعزيز السياسات الضريبية المتعلقة بالتكنولوجيا ومواءمتها؛

'٣' دعم أعضائها في تحديد سُبل ابتكارية لزيادة نطاق الاتصال بالإنترنت؛

'٤' دعم أعضائها في تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل وتنفيذها.

جيم- حلقة النقاش الثالثة: التجارة الخضراء ومستقبل أفريقيا: التعامل مع العمل المناخي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وسلاسل التوريد العالمية في الانتقال إلى الاستدامة

١- مقدمة

٤١- تولى إدارة حلقة النقاش السيد أنطونيو بيدرو، نائب الأمين التنفيذي المكلف بدعم البرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وضم أعضاء حلقة النقاش كلا من وزيرة الدولة للتخطيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوديث سومينوا تولوكا؛ ووزير الاقتصاد الأخضر والبيئة في زامبيا، كولينس نزوفو؛ والمفوض العام للتخطيط في جزر القمر، فوداي غلام؛ ووزير الزراعة والصيد البحري والبيئة والسياحة في جزر القمر، مامادو بيتيي.

٢- العروض

٤٢- شددت السيدة سومينوا تولوكا على الدور المحوري الذي يؤديه بلدها في العمل المناخي، بفضل موارده الهائلة من الغابات والمياه العازلة للكربون. وقالت إن المفاوضات

المشتركة لتأمين أسعار عادلة للكربون مهمة. وأشارت إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بمعادن مثل الكوبالت والليثيوم، وشددت على الحاجة إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة، والتي يجري التشجيع عليها في بلدها من خلال شراكةٍ مع زامبيا لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة لإنتاج البطاريات والسيارات الكهربائية.

٤٣- وشدد السيد نزوفو على ضرورة تعزيز التعاون بين وزراء المالية والبيئة. وسلط الضوء على خارطة طريق إقليمية وإطار موحد وُضعا من أجل التفاوض الجماعي بشأن أسعار الكربون.

٤٤- وأشار السيد غُلام إلى أن جزر القمر انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار أيضا إلى أنها شرعت في تطوير الطاقة الحرارية الأرضية كبديل موثوق ونظيف لتتحرر من اعتمادها الشديد (٩٤ في المائة) حاليا على الهيدروكربونات المكلفة. ومن المتوقع أن توفر الطاقة الحرارية الأرضية للاقتصاد حوالي ٤٠ مليون دولار سنويا.

٤٥- وقدم السيد بيتيي وصفا لولاية 'مؤسسة بناء القدرات الأفريقية' وقال إنها تتناول طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بقضايا القارة الملحة، بما في ذلك التكيف مع المناخ، والأمن الغذائي، والديون السيادية، والتجارة داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والحوكمة الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر المؤسسة منصة لرعاية رأس المال البشري، وهو ما تمثل في مبادرات مثل المدرسة الأفريقية للتنظيم في أكرا.

٣- المناقشة

٤٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز الممثلون أهمية بناء سلاسل قيمة إقليمية وعالمية مراعية للبيئة بالنسبة لأفريقيا، وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لتتجاوز المستوى الحالي البالغ ١٦ في المائة، وتيسير الجهود الأفريقية للاحتفاظ بنسبة أكبر من الثروة التي تولدها الموارد الطبيعية الأفريقية.

٤٧- وسلطوا الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك المديونية الحرجة الخارجية وتغير المناخ. ودعوا إلى إقامة شراكات واستراتيجيات ومبادرات إقليمية لإضافة القيمة إلى الموارد الطبيعية، والحصول على أسعار عادلة مقابل موارد رأس المال الطبيعي ومخزون الكربون في المنطقة، وجذب استثمارات القطاع الخاص، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتنويع مزيج الطاقة وبالتالي تعزيز أمن الطاقة.

٤- التوصيات

٤٨- في ضوء هذه المناقشة، قدَّم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' وضع نهج مشترك وإطار تفاوضي لضمان إضافة القيمة إلى سلع القارة الأساسية والوصول إلى أرصدة كربون قادرة على المنافسة عالميا؛

'٢' تسريع الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي بالاتفاق داخل القطاع الخاص؛

'٣' عقد شراكات والتشجيع على الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية الخضراء؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لأعضائها ليتسنى لهم الاستفادة من الفرص التي ستتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحول الأخضر؛

'٢' دعم أعضائها في وضع استراتيجيات لضمان التسعير العادل للمعادن الحيوية ورأس المال الطبيعي؛

'٣' تيسير التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بشأن التحول الأخضر بين أعضائها.

خامسا- النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٥ من جدول الأعمال]

٤٩- نظر المؤتمر في التوصيات التي قدمتها لجنة الخبراء واعتمدها دون تعديل.

٥٠- ونظر المؤتمر في مشاريع القرارات التي قدمتها لجنة الخبراء والتعديلات الوحيدة المقترحة على القرار بشأن تعزيز التعاون الضريبي لزيادة تعبئة الموارد المحلية.

٥١- ولدى النظر في توصية لجنة الخبراء بشأن موعد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها، اعتمد المؤتمر التوصية بعقد الدورة في مقر اللجنة الاقتصادية في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٥ بشأن موضوع 'النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول''، بحيث يغطي أيضا قضايا الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والانتقال الطاقوي.

٥٢- وعقب تلك المناقشة، اعتمد المؤتمر القرارات بصيغتها المعدلة ومقرَّرا على النحو المبين في المرفق الأول لهذا التقرير.

سادسا– النظر في البيان الوزاري وإقراره [البند ٦ من جدول الأعمال]

٥٣- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري وما أُقترح من تعديلات عليه. واعتُمدت الوثيقة بالإجماع، بصيغتها المعدلة. ويرِد البيان الوزاري في المرفق الثاني بهذا التقرير.

سابعا– مسائل أخرى [البند ٧ من جدول الأعمال]

٥٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أبرز المندوبون أهمية ضمان التنفيذ الفعال لتوصيات المؤتمر وقراراته.

ثامنا– اختتام الجزء الوزاري والدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

٥٥- أدلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس المكتب بملاحظات ختامية.

٥٦- وأثنى الأمين التنفيذي على جميع المشاركين لمساهماتهم في المداولات وأقر بالطلبات التي قدمتها البلدان لدعمها في إيجاد حلول ابتكارية وتعزيز الشراكات للنهوض بالرخاء الاقتصادي لجميع الأفارقة. وشدد أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للاضطلاع بما ينتظرهم من عمل، عقب اعتماد التوصيات والقرارات. وفي الختام، أعرب عن امتنانه لجميع المشاركين ولحكومة زمبابوي وشعبها لما قدماه من دعم في تنظيم المؤتمر.

٥٧- وأثنى رئيس المكتب على أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووسائط الإعلام ومقدمي الخدمات لما قاموا به من عمل لضمان نجاح المؤتمر. وأشار إلى أن المؤتمر كان منصة للنظر في استراتيجيات لمواجهة تحديات القارة، وشدد على أهمية العمل بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي للمضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع تقديم الدعم للبلدان وفقا لاحتياجاتها الخاصة. وأضاف أن المؤتمر قد بلور أفكارا ينبغي إدماجها في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز قدرة القارة على الصمود. وفي الختام، حث جميع المشاركين على دعم تنفيذ توصيات المؤتمر وقراراته، وأكد من جديد التزام المكتب والتزام حكومته بهذا المسعى.

٥٨- وبعد الإدلاء بهذه الملاحظات وتبادل عبارات المجاملة، أعلن رئيس المكتب اختتام الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الساعة ١٥/٠٠ ١٥/٠٠ من يوم الثلاثاء ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤.

المرفق الأول

نصوص القرارات والمقرر التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف- القرارات

٢٠٢٤-١ تعزيز التعاون الضريبي لزيادة تعبئة الموارد المحلية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأن الثغرات الآخذة في الاتساع في مجال التمويل واستمرار القيود المالية، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والصراع في أوكرانيا، أعاقت قدرة البلدان الأفريقية على الاستجابة لأزمتي الغذاء والطاقة،

وإذ يلاحظ أن القيود التي تحول دون تعبئة الموارد المحلية تعبئة فعالة تشمل القطاع غير الرسمي الضخم في أفريقيا، وضُعف نظم الإدارة الضريبية وعدم فعاليتها، والحوافز الضريبية العقيمة، ووجود تسرُّبات في تحصيل الإيرادات، مثل ارتفاع حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وضعف إنفاذ القوانين،

وإذ ينوّه بقرار الجمعية العامة ٧٧/١٥٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، الذي شددت فيه على أهمية القدرة على تحمل الديون، والشفافية في مجال الديون، والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٩٠ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، الذي أهاب فيه بالأمم المتحدة أن تشرع في مفاوضات برعايتها بشأن اتفاقية دولية تُعنى بالمسائل الضريبية، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في المسائل الضريبية في الأمم المتحدة، الذي وُضع استنادا إلى مشروع قرار عرضته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، عقب اتخاذ المؤتمر القرار ٩٩٠ (د-٥٤)، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع،[١]

[١] A/78/235.

وإذ يسلم بأهمية الإدارة الضريبية الفعالة في تعبئة الموارد المحلية على النحو الأمثل، وبالدور الأساسي للتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في وقف هدر الموارد، لا سيما في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يشير إلى قراره ٨٨٦ (د-٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي وَضع الأساسَ لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين، الذي أوعز فيه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بإجراء المزيد من البحوث بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وأنشطة بناء القدرات بهدف التصدي لها،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوارد في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٢] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣] لقياس التدفقات المالية غير المشروعة وتتبعها وكبحها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن القيود المستمرة قد زادت من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يسلم بأن عقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية، الذي يمكن أن يكون في عام ٢٠٢٥، كفيلٌ بأن يتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز وتسريع الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب، والاستفادة من الجهود المتضافرة التي يبذلها أصحاب المصلحة لتضييق الفجوة المالية العالمية، والحرص على جعل جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون ضريبي دولي شامل وفعال بصورة كاملة متسقةً مع الالتزامات والخطط الوطنية والإقليمية والدولية للتغلب على الحواجز والتحديات التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

١- *يرحب* باتخاذ الجمعية العامة القرار ٧٨/٢٣٠، الذي شددت فيه على ضرورة وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، في سبيل تعزيز التعاون الضريبي الدولي وجعله شاملا تماما وأكثر فعالية، والذي قررت فيه إنشاء لجنة حكومية دولية مفتوحة العضوية بقيادة الدول الأعضاء بهدف صياغة إطار مرجعي لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٢- *يثني* على أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لترشيحهم خبراء ذوي صلة بالمسائل الضريبية الدولية لتمثيل القارة في اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المنشأة عملا

[٢] قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

[٣] قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

بقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠، ويشجع الأعضاء على تخصيص موارد كافية للخبراء لتمثيل أفريقيا في دورات اللجنة في نيويورك تمثيلا فعالا؛

٣- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنتدى إدارة الضرائب في غرب أفريقيا، وشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، وسائر الشركاء الإنمائيين، على بناء قدرات البلدان الأفريقية ومؤسساتها، لا سيما في مجالي السياسة والإدارة الضريبيتين، والتعاون الضريبي الدولي، وإدارة النفقات الضريبية، وتحليل الديون وإدارتها، ومكافحة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة؛

٤- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظم، بالشراكة مع أعضائها ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الإقليميين، مشاوراتٍ إقليميةً لتحديد الأولويات الإنمائية الرئيسية لأفريقيا استعدادا لتنظيم مؤتمر دوليٍّ رابع لتمويل التنمية، يمكن أن يُعقد في عام ٢٠٢٥؛

٥- *يهيب* بجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يدعموا جهود اللجنة الحكومية الدولية المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ وأن يعملوا بروح بنَّاءة مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاتفاق على الإطار المرجعي التفاوضي بشأن اتفاقية إطارية خاصة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، تهدف إلى إنشاء هيكل دولي فعال وشامل لإدارة الضرائب، ومعالجة القضايا القائمة والناشئة بالاستعانة ببروتوكولات، بما في ذلك مسائل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب، وفرض ضرائب على الدخل المتأتي من تقديم الخدمات عبر الحدود ومكاسب رأس المال، ويشدد على أهمية التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وأهمية مساهماتهم؛

٦- *يهيب* بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لضمانِ معاملة التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تحديا للمنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، واعتمادِ المجتمع الدولي آليةَ تنسيقٍ عالميةً لرصد التدفقات المالية غير المشروعة بصورة منهجية، بما في ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالحسابات المالية الأجنبية ونشرها وتحليلها مركزيا وقيام الشركات المتعددة الجنسيات بالإبلاغ عن كل بلد على حدة.

الجلسة العامة الثامنة
٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

٢٠٢٤-٢ الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى أنه وافق، بموجب قراره ٩٨٥ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، وإلى أن الإطار يتماشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية لا تزال تعاني من آثار الأزمات والصراعات المتكررة، في القارة ومختلف أنحاء العالم على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى تزايد هشاشتها إزاء الصدمات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتسارعة،

وإذ يرحب بإطلاق خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا يومي ١٧ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٢٤،

وإذ يشدد على الحاجة إلى تدخلات تُوضع خصيصا لهذا الغرض وتأخذ في الحسبان آخر المستجدات التكنولوجية والعلمية وإلى ضرورة أن تستهدف هذه التدخلات تحسين التفاعل بين العلم والسياسات العامة والمجتمع، وتعزيز تعبئة الموارد، وتطوير الهياكل الأساسية بصفة مستدامة، ومواصلة دعم التكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي، والتصنيع المستدام، والأمن الغذائي، والعمل المناخي،

وإذ يشير إلى إعادة مواءمة برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإتاحة التركيز بشكل أقوى على الأولويات الناشئة من خلال إعادة تنظيم العمل القطاعي الداخلي لثلاثة برامج فرعية (البرنامج الفرعي ١، المعني بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، والبرنامج الفرعي ٣، المعني بتنمية القطاع الخاص وتمويله، والبرنامج الفرعي ٥ المعني بالتكنولوجيا، ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية)،

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بمستوى تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تعبئة الموارد من أجل تمويل انتعاش القارة،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥ اللتين جرى فيهما إبراز التغييرات المقترحة في إطار عملية إعادة التنظيم، إلى جانب الأهداف وأهم النتائج والمنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية،

يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك البرنامج الفرعي ٣ الجديد المعني بالتكنولوجيا، والابتكار، والربط بشبكات الاتصال، وتطوير البنية التحية، والبرنامج الفرعي ٥ الجديد المعني بالمناخ، والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر والأزرق، والبرنامج الفرعي ١ الذي أعيدت تسميته والمعني بسياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة.

الجلسة العامة الثامنة
٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

٢٠٢٤-٣ إعادة تنظيم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اِعتمدت فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وما تضمنته من غايات،

وإذ يشير أيضا إلى ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثلة في تعزيز التنميةِ الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها والتعاونِ الدولي من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي من خلال تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإلى تحسين الربط بشبكات الاتصال والخدمات اللوجستية بصورة أكبر، والتعجيل بتطوير الهياكل الأساسية الحيوية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يسلم أيضا بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها عواملَ تمكينٍ لخطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يسلم بالإنجازات التي أبرزها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٣/٤ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، الذي أشار فيه إلى ضرورة مواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتتناول التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة،

وإذ يشير إلى قراره ٩٨٣ (د-٥٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، بشأن أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة، والذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية تعزيز عملها فيما يخص الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتمكين أعضائها من استكشاف مجالات جديدة لاقتصاد البيانات في سبيل زيادة فرص التجارة والتنمية وتسخير فوائد الرقمنة بما يحقق انتعاش اقتصادات بلدانهم واستقرارها،

وإذ يسلم بالتحول الاستراتيجي للجنة الاقتصادية نحو تعزيز التكنولوجيات الناشئة والرائدة، والابتكار، والتحول الرقمي، وتطوير البنية التحية، والربط بشبكات الاتصال المتقدمة، والهياكل الأساسية غير المادية والمادية للتعامل مع التحديات والفرص الإنمائية في أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية في أفريقيا،

وإذ يقر بالطابع الشامل للتمويل، وبأهميته الحاسمة لكافة برامج اللجنة الاقتصادية، وبالحاجة إلى المضي في تعزيز القدرة على التمويل بين أعضائها،

وإذ يدرك الحاجة إلى إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي الحالي للجنة الاقتصادية بغية متابعة تحولها الاستراتيجي وأولوياتها بمزيد من الفعالية، بما في ذلك في مجالات التكنولوجيا والابتكار والطاقة والمالية العامة والخاصة والهياكل الأساسية، بطريقة تتسق مع تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

١- *يخول* اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا إعادةَ تنظيم برامجها من خلال دمج قسم التكنولوجيا والابتكار الحالي مع قسم الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات، ومن ثم إنشاء شعبة جديدة للتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية، تتألف من قسم التكنولوجيات الناشئة والرائدة، والابتكار والتحول الرقمي وقسم الربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحية؛

٢- *يوافق على* إعادة توزيع الأقسام التي تتألف منها شعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله الحالية، واعتبار ما تقوم به من عمل كأولوية ومسؤولية شاملة تضطلع بها كافة برامج اللجنة الاقتصادية؛

٣- *يأذن* بإعادة مواءمة عمل قسم الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات التابع لشعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله، بحيث يؤدِّي ذلك العملَ في إطار القسم الجديد الخاص بالربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية؛

٤- *يأذن أيضا* بالاضطلاع بعمل قسم التمويل الابتكاري وأسواق رأس المال في إطار شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، التي ستعاد تسميتها من الآن فصاعدا لتصبح شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، وستتألف من الأقسام التالية: قسم تحليل الاقتصاد الكلي؛ وقسم التخطيط الإنمائي؛ وقسم المؤسسات والحوكمة الاقتصادية؛ وقسم الشؤون المالية وتعبئة الموارد المحلية،

٥- *يأذن كذلك* بإدماج عمل قسم البيئة التمكينية لقطاعي الزراعة والأعمال التجارية في شعبة التكنولوجيا، ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، على نحو ما يرد في التشكيلة أدناه؛

٦- *يقرر* إعادة تشكيل شعبة التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية لتصبح شعبة المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق، وتتألف من الأقسام التالية: المركز الأفريقي لسياسات المناخ؛ وقسم الموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق؛ وقسم الأراضي والتحول الزراعي؛

٧- *يلاحظ مع التقدير* أن إعادة التنظيم المقترحة لا تؤدي إلى أي زيادة في عدد الموظفين والأقسام والشعب، بيد أنها في الوقت ذاته تمكِّنُ اللجنة من تحسين عرض قيمتها وتحقيق نتائج فيما يتصل بآفاق انتقال أفريقيا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

الجلسة العامة الثامنة
٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

٢٠٢٤-٤ تحسين النظم الضريبية الأفريقية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ٧٦/٦ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بشأن متابعة تقرير الأمين العام الذي يحمل عنوان ''خطتنا المشتركة''،

وإذ يسلم بأهمية التحول الرقمي، على النحو المبين في القرار ٩٨٣ (د-٥٤)، وإذ يقر بقدرته على فتح آفاق جديدة،

وإذ يسلم بالدور المحوري لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه عامل تمكينٍ اقتصادي، يحفز النمو والتنمية في مختلف القطاعات، والشمول المالي، وإيجاد فرص العمل، لا سيما الوظائف الخضراء، والتعليم، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال،

وإذ يؤكد أن ازدهار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يزيد الإنتاجيةَ والربطَ بشبكات الاتصال زيادةً كبيرة وأن يساهم بحوالي ١٨٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (٥,٢ في المائة) في الناتج المحلي الإجمالي للقارة بحلول عام ٢٠٢٥، وبمبلغ

٧١٢ مليار دولار (٨,٥ في المائة) بحلول عام ٢٠٥٠، رهنا بمستوى استخدام الشركات للتكنولوجيات الرقمية والمزيج الصحيح من الإجراءات المتعلقة بالسياسات.[١]

وإذ يشدد على أهمية البنية التحتية الرقمية المرنة واللوائح التنظيمية المنسَّقة لتعزيز الربط بشبكات الاتصال والتصدي للتحديات الرقمية الناشئة،

وإذ يسلم بحتمية سد الفجوة الرقمية لدى جميع فئات المجتمع وبناء رأسمال بشري تنافسي لصالح القوى العاملة في المستقبل،

وإذ يسلم بالأهمية الحيوية لتهيئة بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا الرقمية وانتشارها،

وإذ يسلم أيضا بأهمية وجود سياسات ضريبية ذات فعالية وكفاءة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى النتائج الأولية لدراسات الحالة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في بلدان أفريقية مختارة والتي تبين الأثر السلبي المحتمل للضرائب المرتفعة الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاستفادة من النطاق العريض وتوافر الأجهزة الرقمية بتكلفة ميسورة واستخدامها، وإذ يسلم بأن تحسين تلك الضرائب يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي والشمول الرقمي في آن واحد، ويعالج الشواغل الملحة المتعلقة بالإيرادات ويدعم الاستدامة المالية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحديد النظام الضريبي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد نُظم ضريبية إلكترونية، وتعبئة الموارد المحلية،

وإذ يقر بأهمية تعاون أصحاب المصلحة المتعددين في وضع سياسات ضريبية فعالة وتنفيذها،

وإذ لاحظ بارتياح إنشاء شعبة التكنولوجيا، والابتكار، والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية بوصفها إحدى الشعب البرنامجية الست للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

١- *يدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز جهودهم في مجال جمع البيانات لتيسير صياغة سياسات قائمة على الأدلة وتقييم أثرها؛

(١) Google and International Finance Corporation, *e-Conomy Africa 2020: Africa's $180 Billion Internet Economy Future* (n.p., 2020). Available at https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgrt/e-conomy-africa-2020.pdf

٢- *ويهيب* باللجنة الاقتصادية وشركائها أن يواصلوا دعمهم لأعضاء اللجنة في تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، وفي الدفع بعجلة التنمية المستدامة واستحداث فرص العمل والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع في القارة؛

٣- *ويحث* اللجنة الاقتصادية وشركاءها على إجراء دراسات تحليلية إضافية في مجال السياسات لدعم صياغة توصيات قائمة على الأدلة بشأن تحسين الإطار الضريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التحليل الشامل للسياسات القائمة والابتكارية، والآليات المدرة للدخل، والتحديات، والأثر الإنمائي، وأفضل الممارسات، وتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين الضرائب المفروضة على هذه التكنولوجيا في البلدان الأفريقية؛

٤- *ويدعو* اللجنة الاقتصادية وشركاءها إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوجيه في مجال السياسات إلى أعضاء اللجنة، بغية تهيئة بيئات تنظيمية مواتية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز المهارات الرقمية، وتيسير حصول مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التمويل، وتعزيز القدرة المؤسسية على الحوكمة ورسم السياسات على نحو فعال فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجلسة العامة الثامنة
٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

باء– المقرر

٢٠٢٤–١٠٠ موعد الدورة السابعة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في جلسته العامة الثامنة، المنعقدة في ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤، عقد الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مقر اللجنة في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٥، بشأن موضوع ''النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول''، بحيث يغطي أيضا قضايا الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والانتقال الطاقوي.

الجلسة العامة الثامنة
٥ آذار/مارس ٢٠٢٤

المرفق الثاني

البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في إطار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في شكل مختلط (حضوريا وعبر الإنترنت) في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، يومي ٤ و٥ آذار/مارس ٢٠٢٤ أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ نتشرف بحضور رئيس زمبابوي، السيد إميرسون مْنَنْغاغوا،

وإذ نتشرف أيضا بحضور وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي، السيد مْثولي نكوبي، ووزراء الدول الأفريقية المسؤولين عن البيئة والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من كبار الشخصيات والضيوف الخاصين،

وقد تداولنا بشأن موضوع الدورة السادسة والخمسين: ''تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة''،

وإذ نضع في اعتبارنا أن أفريقيا، وهي في منتصف المدة المقررة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[١] قد انحرفت عن المسار الصحيح فيما يخص استيفاء معظم غايات أهداف التنمية المستدامة، بل إنها تراجعت في بعض منها،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، قد انتهت لتوّها، بتحقيق إنجازات واضحة في بعض المجالات وتسجيل أوجه قصور في مجالات أخرى،

وإذ ندرك أن فجوة التمويل الخاص بالمناخ في أفريقيا آخذة في الاتساع، حيث تقدر تكلفة المساهمات المحددة وطنيا لتحقيق اتفاق باريس حوالي ٢,٨ تريليون دولار أمريكي، ومع ذلك لم تُخصص سوى نسبة ٠,٦ في المائة من موارد التمويل المناخي العالمي لمشاريع توليد الطاقة المتجددة في أفريقيا في عام ٢٠٢١، وهو أدنى مبلغ منذ ١١ عاما،[٢]

وإذ ندرك أيضا أن أفريقيا تحتاج إلى مبلغ إضافي قدره ١,٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،[٣] وأن الإنفاق الفعلي على تحقيق الأهداف في القارة يقل عن المبلغ المطلوب لتحقيقها، وهو ما يُفضي إلى حلقة مفرغة، حيث يؤدي العجز في الاستثمارات إلى تعرضِ القارة إلى مزيد من المخاطر وتَفاقُمِ التأثير الممكن لهذه المخاطر، وهو ما يقيّدُ هامش المناورة المالي، ويزيدُ في تكاليف الحصول على التمويل، ويؤدي إلى عجز أكبر في الاستثمارات،

وإذ يساورنا القلق من أن عبء الدين العام في أفريقيا قد تفاقم خلال العقد الماضي، حيث ارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة ارتفاعا حادا منذ عام ٢٠١٠، من ٣٩,٤٩ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، إلى ٥٦,٤١ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، ثم إلى ٧٠,٤٧ في المائة في عام ٢٠٢٠،[٤]

وإذ ندرك أن تخفيف عبء الديون المرتفع عن كاهل البلدان الأفريقية يكتسي أهمية قصوى إذا كان على الحكومات الأفريقية أن تحقق أهدافها الإنمائية والمناخية، وإذ نلاحظ أن هذا الهدف يمكن تحقيقه ببذل جهود على الصعيد المحلي لتحسين عمليات إدارة الديون،

---

[١] General Assembly resolution 70/.

[٢] Sandra Guzmán and others, "The state of climate finance in Africa: climate finance needs of African countries", Climate Policy Initiative, June 2022.

[٣] مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *ديناميات التنمية في إفريقيا ٢٠٢٣: الاستثمار في التنمية المستدامة* (أديس أبابا ، مفوضية الاتحاد الأفريقي ؛ أديس أبابا) باريس ، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٣).

[٤] United Nations, Economic Commission for Africa, *Debt and Finance Profiles: Africa* (Addis Ababa, 2023).

وكذلك بتنسيق الجهود الدولية لإصلاح هيكل الديون لضمان مواءمته على نحو أوثق مع الاحتياجات الإنمائية والمناخية،

وإذ يساورنا القلق من أن فرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب يؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها البلدان المستهدفة للوصول إلى التمويل الدولي للتنمية، وتمويل المناخ، وتمويل خضرنة صناعاتها وتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص، وهو ما يؤثر على إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويكوّن تصورات سلبية بشان مناخ الاستثمار في الدول الأفريقية؛

وإذ نقر بانتشار القطاع غير الرسمي في الاقتصادات الأفريقية، ونلاحظ أن التعجيل بإضفاء الطابع الرسمي على هذه الاقتصادات من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإيرادات الضريبية من أجل تمويل الاقتصاد بشكل أفضل،

فإننا:

١- *نسلم* بأن تقلُّب أسعار السلع الأساسية، واستمرار العجز المالي، والتعرض للصدمات الخارجية من قبيل جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وما ارتبط بها من تباطؤ اقتصادي، والنزاعات، والعقوبات الاقتصادية، وتشديد السياسة النقدية هي بعضُ العوامل التي تساهم في تفاقم عبء الديون في أفريقيا، وأن البلدان الأفريقية تدفع أسعار فائدة تزيد بحوالي ١,٧ في المائة تقريبا عن البلدان من المناطق الأخرى، حتى بعد مراعاة فعالية الحكومة ومتغيرات الاقتصاد الكلي؛[٥]

٢- *نسلم أيضا* بأن تحصيل الإيرادات في أفريقيا، لا سيما تحصيل الضرائب، تمثل حصة منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالمناطق الأخرى، حيث بلغ المتوسط غير المرجح لحصة الضرائب نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية التي قدمت معلومات عن ذلك في عام ٢٠٢٠، ما قدره ١٦ في المائة؛[٦]

٣- *نسلم كذلك* بأن ثمة معوقات في المنظومة ككل تعرقل تعبئة الموارد المحلية، وتشمل ضعفَ نظم الإدارة الضريبية، والإعفاءاتِ الضريبيةَ المفرطة، والتدفقاتِ الماليةَ غير المشروعة الكبيرة المتوجهة إلى الخارج، وضعفَ نشاط أسواق رأس المال المحلية، وضخامةَ القطاعات غير الرسمية، والتجنبَ والتهربَ الضريبيين، وضيقَ القواعد الضريبية، وأن الصدمات

[٥] المرجع نفسه.

[٦] في تقرير 'إحصاءات العائدات في أفريقيا' الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة الضرائب الأفريقية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٣) شملت البلدان التي رفعت تقارير ما يلي: إسواتيني، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وسيشيل، وغانا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. كان هذا أقل من متوسط معدلات بلدان آسيا والمحيط الهادئ (١٩,١ في المائة)، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١,٩ في المائة)، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣٣,٥ في المائة).

الخارجية التي حدثت مؤخرا مثل جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا ربما تكون قد أدت إلى مزيد من التآكل في الإيرادات الضريبية في البلدان الأفريقية؛[٧]

٤- *نلاحظ*، وكما هو مبين في خطة شرم الشيخ التنفيذية،[٨] التي اعتمدتها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن تدفقات التمويل العالمي للمناخ قليلة مقارنة بالاحتياجات الإجمالية للبلدان النامية، حيث قدرت هذه التدفقات في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بنحو ٨٠٣ مليارات دولار، أي حوالي ٣٢ في المائة من الاستثمار السنوي اللازم لإبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين أو عند ١,٥ درجة مئوية، وأيضا أقل مما يمكن توقعه في ضوء فرص الاستثمار التي تم تحديدها وتكلفة الفشل في تحقيق أهداف تثبيت المناخ؛

٥- *نلاحظ أيضا* أن أفريقيا تخسر حوالي ٨٨,٦ مليار دولار، أو ٣,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا جراء التدفقات المالية غير المشروعة،[٩] وهو ما يفوق بكثير التدفقات المالية السنوية إلى أفريقيا من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (٣٤ مليار دولار)[١٠] ومن الاستثمار الأجنبي المباشر (٥٤ مليار دولار)؛[١١]

٦- *نلاحظ كذلك* أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل تحديا إنمائيا على نطاق القارة بأسرها بالنظر إلى أنها تؤدي إلى شفط موارد محلية كبيرة إلى خارج القارة وبعيدا عن الاستثمارات الاستراتيجية في المجالات المناخية والتنموية التي تشكل أولوية،[١٢] وأن التدفقات المالية غير المشروعة، مقترنة بالفساد، تستنزفُ العملات الأجنبية، وتعرقلُ استقرار التجارة والاقتصاد الكلي، وتزيدُ من حدة الفقر وعدم المساواة، وتقوضُ المساءلة والشفافية، وتُضعفُ الثقة في المؤسسات الأفريقية، ونلاحظ، علاوة على ذلك، أن التصدي لهذه التدفقات المالية غير المشروعة على صعيد أفريقيا وحدها يمكنُ أن يسُد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة بنسبة ٣٣ في المائة؛[١٣]

---

(٧) Ashish Kumar Sen, “Russia’s war in Ukraine is taking a toll on Africa”, United States Institute of Peace, 15 June 2022.

(٨) FCCC/CP/2022/10/Add.1, decision 1/CP.27, para. 38.

(٩) *Economic Development in Africa Report 2020: Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa* (United Nations publication, 2020).

(١٠) Organization for Economic Co-operation and Development, “ODA levels in 2022: preliminary data – detailed summary note”, 12 April 2023.

(١١) *Economic Development in Africa Report 2020.*

(١٢) United Nations Office on Drugs and Crime, “UNODC Strategic Vision for Africa 2030”. Available at www.unodc.org/documents/Advocacy-Section/UNODC_Strategic_Vision_for_Africa_2030-web.pdf.

(١٣) *Economic Development in Africa Report 2020.*

٧- *نلاحظ* أنه، بالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة التمويل، هناك أيضا حاجة إلى أطرٍ سياساتية وتنظيمية فعالة أكثر للمساعدة في سد الفجوات في تمويل التنمية والمناخ في أفريقيا، وأن وجود بيئة سياساتية داعمة للنهوض بالطاقة المتجددة أمرٌ بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن البلدان الأفريقية القليلة الممثَّلة في مؤشر جاذبية البلدان للطاقة المتجددة تُصنف من بين أقل البلدان جاذبية في العالم للاستثمار في الطاقات المتجددة، رغم ما تزخر به من موارد في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه؛[١٤]

٨- *نلاحظ* أن الدول الأفريقية قد أحرزت تقدما في مجال التكامل الإقليمي، بيد أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك عدمُ وجود استراتيجيات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وبطءُ وتيرة إنشاء المؤسسات المالية الإقليمية مثل المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأفريقي، وحقيقةُ أن بعض معايير تقييم التكامل الإقليمي ربما عفا عليها الزمن وأصبحت غير ذات صلة، وبطءُ وتيرة توقيع الدول الأفريقية وتصديقها على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار؛

٩- *نلاحظ أيضا* أنه رغم الدور الحاسم الذي تؤديه الهياكل الأساسية العابرة للحدود في التجارة والتكامل الإقليمي، لا سيما في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، فإن تنفيذ الخطط الإقليمية من قبيل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا لم يكن كافيا؛

١٠- *نلاحظ كذلك* أن الإطار التنظيمي وعمليات الموافقة على الاستثمارات المتلعقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا قديمةٌ وتحتاج إلى تحديث؛

١١- *نلاحظ* أن هناك نقصا في السياسات لإشراك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الانتقال المناخي، وهو ما يساهم في تدني قدرتها على المنافسة والإنتاجية، وأن الفجوة التمويلية اللازمة لتكييف عملياتها والحد من غازات الدفيئة هائلةٌ، وأن سدَّ هذه الفجوة يتطلب بيئة استثمارية مستقرة، إلى جانب توسيع نطاق نظم الضمان المحلية أو الدولية، من بين إجراءات أخرى؛

١٢- *نشدد* على أنه ينبغي أن يكون العلم والتكنولوجيا والابتكار في صلب جهود التعليم والتنمية في أفريقيا، وأن القارة بحاجة إلى استكشاف السبل التي يمكن بها استخدام الذكاء الاصطناعي وتكييفه لمكافحة تغير المناخ، وأن هناك حاجة إلى استراتيجية مشتركة لجعل الاقتصادات الأفريقية خضراء؛

---

(١٤) Ernst and Young Global Limited, “Will local ambition fast-track or frustrate the global energy transition?”, Renewable Energy Country Attractiveness Index, 61st ed., June 2023.

١٣- *تقر* بأن السلم والأمن والحوكمة عواملُ تؤثر في حجم التمويل الذي يتم حشده وتخصيصه للتنمية، وبأن هناك حاجةً إلى تحقيق التوازن بين تيسير التجارة والشواغل الأمنية المشروعة للدول الأفريقية؛

١٤- *تشيد* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لنجاحها في تنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠٢٣ ولاستمرارها في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لدولها الأعضاء بشأن القضايا التي تعزز تنميتها؛

١٥- *تلاحظ مع الارتياح* التعاون القائم بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن عدة مبادرات وبرامج مشتركة؛

١٦- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة العمل بشكل وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ واستعراض ذلك التنفيذ والإبلاغ عنه، وخاصة فيما يتعلق بخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

١٧- *تلاحظ مع الارتياح* أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمنح الأولوية للمجالات التالية في عملها: التكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي، والتصنيع المستدام؛ وسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية؛ والتفاعل بين العلوم والسياسات العامة والمجتمع؛ والتكنولوجيا والطاقة وتطوير البنية التحتية؛ والعمل المناخي والأمن الغذائي، إلى جانب المسائل الشاملة المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الجنسانية، وتنمية القطاع الخاص؛

١٨- *تقرُّ* بأن المجالات التي تمنحها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأولوية تتماشى مع مجالات الانتقال الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي: النظم الغذائية؛ وفرص الحصول على الطاقة وتوفرها بتكلفة ميسورة؛ والربط بشبكات الاتصال الرقمية؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛

١٩- *تقرُّ أيضا* بأن هذه المجالات تتماشى مع خطةِ السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ ومع أهدافِ مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيجمع قادة العالم للتوصل لصياغة توافق دولي جديد في الآراء بشأن كيفية تلبية الاحتياجات الحالية وحماية المستقبل؛

٢٠- *تشيد* بالعمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تنمية القدرات من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الذي وُضع لضمان التدريب المصمم خصيصا للمسؤولين الحكوميين في مجالات التنمية ذات الأولوية للقارة؛

٢١- *تسلم* بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٥ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بمستوى تنفيذ برامجها، حتى تتمكن من تعبئة

الموارد من أجل تمويل الانتقال إلى اقتصادات مزدهرة وعادلة وشاملة للجميع وخضراء في أفريقيا؛

٢٢- *تدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعجيل باستخدام السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة، وذلك بالتصدي للحواجز المستمرة التي تعترض إصدارها والعقبات التي تحول دون تطوير الأسواق، بما في ذلك عملياتُ وضع الصكوك التي تستغرق وقتا طويلا والمكلفة، وعدمُ فعالية عمليات رصد الاستخدام الصحيح للعائدات والإبلاغ عنها، وعدمُ كفاية الوعي والفهم لدى المصدِّرين والمستثمرين، ومحدوديةُ القدرة على تقييم المؤهلات الخضراء للمشاريع والتحقق منها، وضعفُ القواعد التنظيمية والحوكمة؛

٢٣- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تيسير إصدار سندات زرقاء إقليمية بواسطة مرافق الأغراض الخاصة الإقليمية لتأمين التمويل اللازم لمبادرة الجدار الأزرق العظيم، ونحثهم أيضا على تيسير استخدام آليات التمويل الأزرق الإقليمية لأغراضٍ منها، على سبيل المثال، إطلاقُ العنان للإمكانات التي تنطوي عليها مسألة مقايضة الديون لجعلها أداة فعالة لتمويل المناخ؛

٢٤- *تدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها إلى تقديم الدعم المنتظم إلى 'التحالف من أجل ديون يمكن تحملها'[١٥] في سعيه للمساهمة في الجهود الرامية إلى معالجة تحديات الديون الخارجية التي تواجهها أفريقيا وإصلاح الهيكل المالي العالمي؛

٢٥- *تدعو* الفريق العامل الأفريقي الرفيع المستوى المعني بإصلاح الهيكل المالي العالمي إلى تكثيف عمله لضمان إصلاح المؤسسات المالية العالمية في الوقت المناسب لجعلها ملائمةً للغرض وقادرةً على خدمة مصالح أفريقيا والبلدان النامية في أماكن أخرى من العالم؛

٢٦- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ نتائج الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي عقد في مراكش بالمغرب في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والتي دعا فيها الوزراء الأفارقة إلى إنشاء هيكل مالي عالمي عادل؛

٢٧- *تدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مضاعفة جهودهم، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، من أجل إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، والتعجيل بالتصنيع الأخضر، عن طريق اعتماد تدابير من قبيل توحيد أنظمة التجارة والاستثمار وتسريع تنفيذ جميع البروتوكولات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

[١٥] بمبادرة من وزارة المالية المصرية أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنعقدة في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

٢٨- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستفادة من الفرص الواعدة العديدة المتاحة لتعبئة التمويل للتنمية والمناخ على نطاق واسع في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص (ومنها أسواق القطاع الخاص المحلية)، وإدارة الديون التي يمكن تحمُّلها، والاستفادة من السندات الخضراء والزرقاء وسندات الاستدامة، والتمويل الدولي للتنمية، بما في ذلك التجديد الحادي والعشرين لموارد 'المؤسسة الدولية للتنمية'، وضمان التعبئة الفعالة للموارد المحلية واستخدامها بالاستعانة بنَهج الميزنة المستدامة؛

٢٩- *تطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين تقديمَ دعمٍ للبلدان الأفريقية في مجال بناء القدرات يكونُ محددَ الهدف وخاصًّا بكل قُطر لتمكين هذه البلدان من زيادة تعبئة التمويل للتنمية والمناخ بهدف الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة، وبصفة خاصة من خلال اتباع سبل العمل المناسبة في مجالات الإصلاح المؤسسي والهيكلي، واستثمار القطاع الخاص في النمو الأخضر، والأدوات المالية المبتكِرة والتعاون العالمي والإقليمي؛

٣٠- ندعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى زيادة دعمهم للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من خلال السداد الفوري لاشتراكاتهم المقررة سنويا وتسوية المتأخرات المستحقة للمعهد، ليتسنى له توفير التدريب الخاص بتنمية القدرات المطلوبة للموظفين العموميين وفقا لاحتياجات مختلف أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٣١- *ندعو* المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية إلى زيادة التمويل، وضمان سهولة الوصول إلى هذا التمويل، وتعبئة التمويل المناخي من مختلف المصادر، وتشجيعها على تحديد رؤية جديدة لغرض معالجة حالة الطوارئ المناخية العالمية على النحو المناسب، بما في ذلك عن طريق نشر مجموعة كاملة من الأدوات، بما في ذلك المنح والضمانات وأدوات غير الديون، التي تأخذ في الاعتبار أعباء الديون وتولي الاعتبار الواجب للرغبة في المخاطرة، بهدف زيادة تمويل المناخ بشكل كبير؛

٣٢- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إلى زيادة دعمهم للبلدان الأفريقية في تنمية قدراتها في مجال العمليات المتعلقة بسوق الكربون، وإلى تنسيق الجهود الرامية إلى إنشاء سوق أفريقية موثوقة وعالية الجودة لأرصدة الكربون، والاستفادة من مواردها الهائلة من الطاقة المتجددة، والغابات الاستوائية، وأراضي الخث، والنظم البيئة البحرية بهدف تسخير فوائد سوق الكربون، ومن ثم زيادة إيراداتها وتنمية اقتصاداتها؛

٣٣- *تطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وغيرهم من الشركاء في منظومة إدارة الضرائب، بهدف بناء قدرات أعضاءهم، والدول الأعضاء، والمؤسسات، لا سيما في مجال سياسات الضرائب وإدارتها، والتعاون الضريبي الدولي، وإدارة النفقات الضريبية، وتحليل الديون وإدارتها، ومكافحة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة؛

٣٤- *نهيب* بكافة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يقدموا الدعم لعمل اللجنة الحكومية الدولية المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لصياغة اتفاقية إطارية دولية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ونهيبُ بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة لضمانِ معاملة التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تحدٍّ للمنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، وأن يعتمد آليةَ تنسيقٍ عالميةً لرصد التدفقات المالية غير المشروعة بصورة منتظمة؛

٣٥- .نهيب كذلك بكافة أعضاء اللجنة الاقتصادية أن يضاعفوا جهودهم لتمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة في أفريقيا، لا سيما عن طريق التعجيل بإنشاء مؤسسات مالية إقليمية مثل المصرف المركزي الأفريقي، ومصرف الاستثمار الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي؛

٣٦- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تتخذ، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، خطوات لتعزيز دور العلم والتكنولوجيا في تحويل أفريقيا إلى اقتصاد أخضر شامل، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد ومبادئ منسقة فيما يتعلق بتعزيز وحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣٧- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى استخدام مؤشرات قابلة للقياس لتقييم ما تحقق من تقدم في التكامل الإقليمي وتحديد أسباب بطء وتيرةِ توقيعِ الدول الأفريقية وتصديقِها على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، والحق في الإقامة والاستقرار، بهدف معالجة تلك الشواغل؛

٣٨- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، إلى مساعدة الدول الأفريقية في التعجيل بتنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، لا سيما بتعبئة الموارد؛

٣٩- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تكثيف عملها في مجال الترابط بين السلم والأمن، والحوكمة، والتنمية، لأن ذلك يؤثر في مناخ الاستثمار والقدرة المؤسسية لأعضائها على تعبئة الموارد للتنمية؛

٤٠- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسريع عملها لتفعيل سوق الكربون وتعزيز الفهم بين واضعي السياسات بشأن الطريقة التي تعمل بها هذه السوق؛

٤١- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، إلى جانب الشركاء المعنيين، بدراسة أثر ضرائب الكربون على القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الأفريقية، وذلك في ضوء الآثار السلبية المحتملة لآلية تعديل حدود الكربون على التجارة والتنمية في أفريقيا، وهو ما أكدته العديد من التقارير الدولية، ونظرا لضرورة تجنب كافة التدابير التجارية أحادية الجانب

القائمة على معايير بيئية، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالمناخ، والحاجة إلى تنفيذ هذه التدابير حصرا من خلال عملية متعددة الأطراف ووفقا لاتفاق متعدد الأطراف؛

٤٢- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منح الأولوية الواجبة لمسألة الأمن الغذائي في أفريقيا، لضمان تمتُّع السكان بالحيوية والصحة وتعزيز السلام والأمن؛

٤٣- *تدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل مع الشركاء، بما في ذلك شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، لوضع مبادئَ لإطارٍ خاصٍّ بحوكمة البيانات، بما في ذلك تصميمُ نهج شامل يجمع بين حوكمة البيانات وأمن البيانات لإطلاق العنان لطاقة البيانات، مع ضمان السرية والنزاهة؛

٤٤- ندعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى ضمان كفاءة الإنفاق العام بوصفه وسيلة لتمويل التحول الأخضر؛

٤٥- ندعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التفكير في مراجعة الرسوم التي تفرضها الهيئات التنظيمية وفي التخفيض التدريجي للضرائب المفروضة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل رسوم الإنتاج وضريبة القيمة المضافة على الخدمات والمعدات، بما في ذلك النطاق العريض المتنقل، الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب والوصول إلى الإنترنت، بهدف جعل هذه الخدمات والمعدات ميسورة التكلفة وفي متناول الجميع بصورة أكبر؛

٤٦- ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءَها إلى مواصلة تقديم الدعم لأعضاء اللجنة في وضع إطار ضريبي منسق لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقييم ورصد تأثير الضرائب والسياسات ذات الصلة على الاقتصاد، وإجراء دراسات سياسياتية تحليلية إضافية لدعم صياغة توصيات قائمة على الأدلة بشأن تحسين الأطر الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٤٧- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان مشاركتها الفعالة في مجموعة العشرين؛

٤٨- *تدعو* المجتمع الدولي إلى دعم الدول الأفريقية في تحسين هامش المناورة المالي لديها من خلال تدابير مثل إعادة هيكلة الديون، ورفع العقوبات الاقتصادية الانفرادية، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة التي لم تستخدمها البلدان المتقدمة، وغير ذلك من سبل تعزيز الوضع المالي للبلدان الأفريقية؛

٤٩- *نحث* البلدان التي فرضت عقوبات اقتصادية على الدول الأفريقية على رفعها دون قيد أو شرط، لأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بهدف ضمان قدرة جميع البلدان على المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية وتمكينها من الوصول. والتمويل لتلبية احتياجاتها التنموية وتطلعات شعوبها؛

٥٠- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز فعاليتهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

٥١- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها تقديم الدعم لأعضاء اللجنة في تعزيز قدرتهم على استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٥٢- نأذن للجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء شعبة جديدة للتكنولوجيا والابتكار والربط بشبكات الاتصال وتطوير البنية التحتية لضمان مساهمة أفضل في التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.